

تفسير البحر المحيط

@ 34 @ يحل لك العزم عليه ؟ انتهى . وهذا الذي ذهب إليه من أن { عَزَمَهُ } في موضع الرفع بالفاعلية ، ويعني به أنه مفعول لم يسم فاعله لا يجوز لأن الجار والمجرور وما يقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وطرف بشروطهما جار مجرى الفاعل ، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه ، فإذا قلت غضب على زيد فلا يجوز على زيد غضب بخلاف غضبت على زيد فيجوز على زيد غضبت . وقد حكى الاتفاق من النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس ذكر ذلك في المقنع من تأليفه ، فليس { عَزَمَهُ مَسْؤُولًا } كالمغضوب عليهم لتقدم الجار والمجرور في { عَزَمَهُ مَسْؤُولًا } وتأخيره في { الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ } وقول الزمخشري : ولم نظرت ما لم يحل لك أسقط إلى ، وهو لا يجوز إلا إن جاء في ضرورة شعر لأن نظر يتعدى إلى فكان التركيب ، ولم نظرت إلى ما لم يحل لك كما قال النظر إليه فعدها إلى . .
وانتصب { مَرَحًا } على الحال أي { مَرَحًا } كما تقول : جاء زيد ركضاً أي راكضاً أو على حذف مضاف أي ذا مرح ، وأجاز بعضهم أن يكون مفعولاً من أجله أي { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ } للمرح ولا يظهر ذلك ، وتقدم أن المرح هو السرور والاعتباط بالراحة والفرح وكأنه ضمن معنى الاختيال لأن غلبة السرور والفرح يصحبها التكبر والاختيال ، ولذلك بقوله علل { إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ } . وقرأت فرقة فيما حكى يعقوب : { مَرَحًا } بكسر الراء وهو حال أي لا تمش متكبراً مختالاً . قال مجاهد : لن تخرق بمشيك على عقبيك كبراً وتنعماً ، { وَلَن تَبْلُغَ الْجَبَالَ } بالمشي على صدور قدميك تفاخراً و { طُولًا } والتأويل أن قدرتك لا تبلغ هذا المبلغ فيكون ذلك وصلة إلى الاختيال . وقال الزجاج : { لَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ } مختالاً فخوراً ، ونظيره : { وَعَبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا } و { تُصَعِّرُ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ } . وقال الزمخشري : { لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ } لن تجعل فيها خرقاً بدوسك لها وشدة وطئك ، { وَلَن تَبْلُغَ الْجَبَالَ }